|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2022 جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: PL 3.1** | **الملحق 2 بالوثيقة C22/27-A** |
| **3 مارس 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| رئيس فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين  الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP) للفترة 2024-2027 | |
| الملحق 2 بتقرير فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP)  مشروع الملحق 2 بالقرار 71: مشروع تحليل الحالة | |
|  | |

(ملاحظة: تُعبّر هذه الوثيقة عن النتائج التي تم التوصل إليها بعد الاجتماع الثالث لفريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP). وستُقدَّم مراجعة لهذه الوثيقة إلى المجلس بعد الاجتماع الرابع للفريق CWG-SFP المزمع عقده في 20 مارس).

مشروع الملحق 2 بالقرار 71: تحليل الحالة

# 1 الاتحاد الدولي للاتصالات كجزء من منظومة الأمم المتحدة

1 الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقوم الاتحاد بتوزيع الموارد من الطيف الراديوي والمدارات الساتلية المرتبطة بها، ويضع المعايير التقنية التي تضمن سلاسة التوصيل بين الشبكات والتكنولوجيات، ويسعى جاهداً إلى تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحرومة من الخدمات في العالم. ويلتزم الاتحاد بتوصيل جميع سكان العالم - أينما كانوا وأياً كانت الوسائل المتاحة لديهم، بحيث لا يُترك أحد متخلفاً عن الركب. وترمي أعمال الاتحاد إلى حماية ودعم الحق الأساسي لكل فرد في الاتصال.

2 ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات على أساس الشراكة بين أعضائه المتنوعين منذ إنشائه في عام 1865. ولذلك فهو فريد من نوعه في منظومة الأمم المتحدة، حيث يضم 193 دولة عضواً وأكثر من 900 شركة من القطاع الخاص وجامعة ومنظمة من منظمات المجتمع المدني، تعمل معاً من أجل تسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التوصيلية الشاملة والميسورة التكلفة للجميع.

# 2 التطورات منذ انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018

## 1.2 التطورات على مستوى منظومة الأمم المتحدة

3 **أصبح التحول والتعاون الرقميين على رأس أولويات الأمم المتحدة**. ويؤدي التقدم السريع في التكنولوجيات الرقمية إلى تحويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم. واستجابة لذلك، تم اعتبار التحول الرقمي أولوية قصوى عبر منظومة الأمم المتحدة، خاصة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG). وجدير بالذكر أن استراتيجيات وأولويات الأمين العام للأمم المتحدة تركز بشكل متزايد على القضايا الرقمية ومسائل الأمن السيبراني، وقد زاد عدد القرارات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، في حين أطلقت العديد من كيانات الأمم المتحدة استراتيجيات ومبادرات للتحول الرقمي لبرامجها وصناديقها وعملياتها الداخلية. كما أصبحت مؤتمرات الأمم المتحدة والأيام الدولية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية أكثر تواتراً. وعلى وجه الخصوص، حدد الأمين العام للأمم المتحدة رؤيته لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع في "خارطة الطريق من أجل التعاون الرقمي"، التي أطلقت في يونيو 2020.[[1]](#footnote-1) وقد تم تعزيز ذلك من خلال مجموعة من التوصيات، استجابة للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في الإعلان الذي صدر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة[[2]](#footnote-2)، وذلك في تقريره الأخير المعنون "خطتنا المشتركة" الذي صدر في سبتمبر 2021.[[3]](#footnote-3)

4 وقد تؤدي هذه التطورات في منظومة الأمم المتحدة إلى مسارات عمل متوازية وأوجه عدم كفاءة ذات صلة لدى كيانات الأمم المتحدة التي يتداخل عملها مع اختصاصات الاتحاد في مجالات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التوصيلية العالمية، وقد تعوق أيضاً القيمة المضافة للاتحاد في دعم التحول الرقمي لدى أعضائه. ومع ذلك، يمكن لهذه التطورات أيضاً أن توفر فرصاً لتعزيز الدور الفريد للاتحاد كمنظمة رائدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى وجه الخصوص، يمكن للاتحاد أن يتعاون ويشارك عبر مسارات عمل وكالات الأمم المتحدة، لزيادة التآزر، وتقاسم المعارف، وتوليد تمويل جديد ومتزايد، فضلاً عن دعم مبادرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. فمثلاً، كان الاتحاد جزءاً بالفعل من مسارات عمل الأمم المتحدة لقيادة تنفيذ خارطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي، فضلاً عن دعم الجهود على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل لتنفيذ "خطتنا المشتركة ". وبوجه عام، يمكِّن ذلك الاتحاد من تنفيذ المهام البرنامجية والتشغيلية والإدارية على نحوٍ أكثر تماسكاً وتنسيقاً داخل منظومة الأمم المتحدة، وضمان تعزيز أولوياته وإبرازها في الأعمال والنواتج وبنود جداول الأعمال ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل.

5 **يتضمن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة من التغييرات بعيدة المدى لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**. وأسفرت خطة عام 2030 عن تغييرات بارزة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDS)، بما في ذلك تطوير جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، والتركيز على التحليل القُطري المشترك (CCA) و"إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للتعاون في مجال التنمية المستدامة" (UNSDCF) بقيادة منسقين مقيمين (RC)[[4]](#footnote-4) مستقلين ومفوضين للأمم المتحدة. ويؤكد الإطار UNSDCF، بشكل خاص، على الالتزام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمساعدة البلدان على معالجة الأولويات والفجوات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؛ كما أنه يعزز مساءلة الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة والحكومات المضيفة لتحقيق نتائج التنمية بشكل جماعي. وللقيام بذلك، تستخدم منظومة الأمم المتحدة التحليل القُطري المشترك بشكل أكبر لإجراء تحليلات مستقلة ومحايدة وجماعية لتقدم البلدان، والفرص والتحديات فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها تجاه خطة 2030 وقواعد ومعايير الأمم المتحدة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية لإطار التعاون. كما عززت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإجراءات العملية المشتركة وشجعتها، من خلال الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات السياساتية والإجرائية.[[5]](#footnote-5) ويمكن ذلك كيانات الأمم المتحدة، عند تنفيذ ولاياتها، من تبني سياسات وإجراءات وعقود إطارية والآليات التشغيلية ذات الصلة المطبقة في أي كيانات منها، دون مزيد من عمليات التقييم أو التحقق أو الموافقة.

6 لضمان ملاءمة منظومة الأمم المتحدة للاتحاد، يمكن للاتحاد أن يواصل التعامل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم إصلاحها، لا سيما مع نظام المنسقين المقيمين المفوضين. ويمكن للاتحاد، بوجه خاص، أن يعمل على إذكاء الوعي بين المنسقين المقيمين بشأن ولاية الاتحاد ووظائفه، من خلال إشراكهم في الاجتماعات والمشاورات مع الأعضاء. ويمكنه أيضاً زيادة تعزيز الحضور الإقليمي للاتحاد ودعم هذه المكاتب في الانخراط مع المنسقين المقيمين، في التحليلات القُطرية المشتركة والإطار UNSDCF. علاوةً على ذلك، فلتعزيز مشاركته في التحليلات القُطرية المشتركة والاستعراضات الدورية الأخرى للأمم المتحدة، يمكن للاتحاد أن يوفر مبادئ توجيهية أو بيانات متعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان أو مناطق بعينها. وفي نفس الوقت، يمكن للاتحاد أن يواصل البناء على دوره الحالي في منظومة الأمم المتحدة. والمنظمة هي أحد الموقعين على الإطار UNSDCF وقد عملت بشكل وثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي (DCO) للأمم المتحدة لتقديم عرض للمنسقين المقيمين وشاركت في جلسات إحاطة افتراضية نُظمت مع مكتب التنسيق الإنمائي. كما يقوم المدراء الإقليميون للاتحاد بانتظام بتقديم آخر المستجدات بشأن التطورات الجديدة، بما في ذلك التوجيهات المحدثة بشأن مشاركة المنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة، مثل إطار الإدارة والمساءلة المنقح الذي نُشر مؤخراً مع فصول وطنية وإقليمية وعالمية.

## 2.2 التطورات في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

7 **برهنت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الدور الحاسم للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توصيل المجتمعات وتسريع وتيرة التحول الرقمي**. وتسببت أزمة جائحة COVID-19 في طلب غير مسبوق على شبكات الاتصالات. ونتيجة لعمليات الإغلاق العالمية وظهور أساليب العمل عن بُعد والتعلم عن بُعد والترفيه عن بُعد والطب عن بُعد، ارتفعت زادت حركة الإنترنت بنسبة %30.[[6]](#footnote-6) لقد أصبح المستهلكون أيضاً أكثر اعتماداً على الأدوات الرقمية، حيث أبلغ %74 من المستعملين العالميين عن زيادات كبيرة في استعمالهم للإنترنت خلال عمليات الإغلاق بسبب جائحة COVID-19.[[7]](#footnote-7) ولتلبية احتياجات المستهلكين المتطورة هذه، تتوسع التكنولوجيات الجديدة بسرعة. وقد استمرت عمليات نشر شبكات الجيل الخامس بلا هوادة ومكنت من توفير توصيلية أسرع لمسافات أبعد. وبدءاً من مارس 2020، تم إطلاق ثماني شبكات جديدة من الجيل الخامس في المتوسط شهرياً، مقارنة بست شبكات في نفس الفترة في عام 2019.[[8]](#footnote-8) وتتطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أيضاً وأصبحت أكثر انتشاراً. وتضاعف حجم حركة الإنترنت السحابية مقارنة بنظيره في 2019 أثناء الجائحة.[[9]](#footnote-9) وفي الوقت نفسه، أصبحت إنترنت الأشياء والحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي أكثر تعقيداً وانتشاراً. ولدى هذه التكنولوجيات القدرة على تحسين الكفاءة التشغيلية، وتسريع وتيرة الأتمتة وإطلاق العنان لقدرات جديدة.[[10]](#footnote-10) وأثبتت أزمة جائحة COVID-19 أن التكنولوجيات الناشئة ضرورية لعمل مجتمعنا واقتصادنا وتوفير البنية التحتية الحرجة. ومع تقدم الرقمنة، أصبح ضمان التنمية العادلة والمستدامة أمراً ملحاً بشكل متزايد.

8 **ومع ذلك، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة تركت المجتمعات الضعيفة متخلفة عن الركب**. ولقد أدت الجائحة إلى اتساع الفجوة في الاستثمارات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير البنى التحتية بين البلدان. ففي البلدان المتقدمة، زادت الاستثمارات الرأسمالية في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستيعاب الزيادة في حركة الإنترنت وأدت إلى توسع البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس والألياف البصرية في البلدان النامية، وانخفضت الاستثمارات الرأسمالية والنفقات للفرد، في حين شهد نشر تغطية شبكات الجيلين الرابع والخامس تباطؤاً. وتصل تغطية شبكات الجيل الخامس حالياً إلى %3 من السكان في أمريكا اللاتينية و%0 في إفريقيا. وبالتالي، فإنه مع الوتيرة السريعة للرقمنة بعد جائحة COVID-19، فإن أولئك الذين ليس لديهم توصيلية ميسورة التكلفة يتعرضون لخطر التخلف عن الركب بشكل أكبر. ففي عام 2021، لا يزال حوالي 2,9 مليار نسمة غير موصولين بالإنترنت، يعيش 96 في المائة منهم في البلدان النامية.[[11]](#footnote-11) ففي أقل البلدان نمواً (LDC) [[12]](#footnote-12) حسب تصنيف الأمم المتحدة على وجه الخصوص، تظل القدرة على تحمل التكاليف ونقص الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات الرقمية من العوائق الكبيرة التي تحول دون اعتماد الأدوات الرقمية. وهناك ما يقرب من ستة أضعاف عدد الأشخاص في فجوة الاستعمال مقارنة بفجوة التغطية، وبينما تحسنت القدرة على تحمل تكلفة أجهزة اليد، فإن أكثر من %50 من أقل البلدان نمواً لا تحقق الأهداف الدولية بشأن القدرة على تحمل التكاليف.[[13]](#footnote-13) ومع تقديم المزيد من الخدمات عبر الإنترنت، سيكون لدى الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع إمكانية محدودة بشكل متزايد للنفاذ إلى خدمات التعليم والطب والخدمات الحكومية والتجارة الإلكترونية وأدوات الاتصالات.

9 **وفي الوقت نفسه، فمع اشتداد أزمة المناخ، أصبح من الملح بشكل متزايد لقطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يحرز تقدماً في تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.** وأدى التأثير البشري إلى احترار المناخ بمعدل غير مسبوق في السنوات 2000 الماضية. وفي الوقت نفسه، أدى التقدم السريع ونشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي إلى زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) واستهلاك الطاقة والمخلفات الإلكترونية. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، يمثل قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 3-4% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، أي حوالي ضعف انبعاثات الطيران المدني. ومع توقع نمو حركة البيانات العالمية بنحو 60% سنوياً، من المتوقع أن تنمو حصة الصناعة بشكل أكبر.[[14]](#footnote-14) ومع ذلك، ففي حين يحتاج القطاع إلى موارد للطاقة، فإن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر أيضاً فرصاً جديدة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. فعلى سبيل المثال، للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور حاسم في رصد وتحليل الاتجاهات المناخية على المديين القصير والطويل، وتمكين الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وزيادة الوعي للمساعدة في حماية البيئة وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي هذا السياق، ومع اقتراب عام 2030، هناك ضغوط متزايد للاستفادة من قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة.

10 **ولمواجهة هذه التحديات وإطلاق العنان لإمكانات الرقمنة، لدى الاتحاد فرصة للقيام بدور حيوي في سد الفجوة الرقمية وتمكين التحول الرقمي المستدام.** ويتمتع أعضاء الاتحاد على تنوعهم بمكانة فريدة تمكنهم من معالجة التفاوتات الرقمية. فعلى وجه الخصوص، يمكن للحكومات والهيئات التنظيمية في البلدان النامية إطلاق مبادرات تهدف إلى وقف الإنفاق الرأسمالي المتراجع وتحفيز الاستثمارات لتمكين نشر الشبكات. ويمكنها أيضاً التعاون لتقليل الحواجز من جانب الطلب أمام التوصيلية، من خلال الجهود المبذولة لتعزيز القدرة على تحمل التكاليف والإلمام بالمعارف الرقمية وتطوير المحتوى المحلي واعتماد النطاق العريض المتنقل. ويمكن للاتحاد، كمنظمة، أن يستمر في العمل كمنصة لدفع الإجراءات التقنية والتنظيمية المواتية وتشجيع التعاون بين الهيئات التنظيمية والصناعة. ويمكن للاتحاد أيضاً زيادة تسخير البيانات لتعزيز التنظيم الرقمي، من خلال بناء قدرات تحليلية، واعتماد أدوات تعتمد على البيانات في صنع القرار، وتزويد الهيئات التنظيمية بالحلول التنظيمية التي تستجيب للتغيرات في عالم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[[15]](#footnote-15) وأخيراً، فإنه لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن للاتحاد أن يواصل القيام بدور حاسم في مساعدة الأعضاء على الاستفادة من قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاستدامة والتصدي لأزمة المناخ وتقليل البصمة البيئية للقطاع. فعمل الاتحاد يمكن أن يساهم، بشكل خاص، في مواجهة الزيادة في استهلاك الطاقة، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، وتوليد المخلفات الإلكترونية، من خلال تطبيق عدسة للمراقبة البيئية في جميع أعماله.

## 3.2 التقدم المحرز في تنفيذ مقاصد الاتحاد المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023

11 تتضمن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020 خمس غايات استراتيجية (النمو والشمول والاستدامة والابتكار والشراكة)، تُقاس من خلال 24 مقصداً تساهم في تحقيق برنامج التوصيل في 2030.

12 **لقد زادت وتيرة الإقبال على الإنترنت أثناء الجائحة**. ويستخدم الإنترنت ما يقدر بنحو 4,9 مليار نسمة في عام 2021،[[16]](#footnote-16) مما يعني أن ما يقرب من 63 في المائة من سكان العالم موصولون بالإنترنت - بزيادة قدرها 17 في المائة - حيث يقدر أنه قد تم توصيل 800 مليون نسمة بالإنترنت منذ عام 2019. وزاد انتشار الإنترنت بأكثر من 20 في المائة في المتوسط في منطقتي إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وفي أقل البلدان نمواً (LDC) حسب تصنيف الأمم المتحدة.

13 **كان النمو بالضرورة أضعف بكثير في الاقتصادات المتقدمة، بالنظر إلى أن استخدام الإنترنت يكاد يكون شاملاً بالفعل**، بأكثر من 90 في المائة. وقد ساهم فارق النمو هذا في تضييق متواضع للفجوة بين البلدان الأكثر توصيلاً والأقل توصيلاً في العالم: على سبيل المثال، انتقلت الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة وأقل البلدان نمواً من 66 نقطة مئوية في عام 2017 إلى 63 نقطة مئوية في عام 2021.

14 **انتعاش اشتراكات النطاق العريض في عام 2021**: بعد انخفاض طفيف في عام 2020، ارتفع انتشار الاشتراكات الخلوية المتنقلة في جميع أنحاء العالم مرة أخرى في عام 2021، ووصل إلى مستوى قياسي بلغ 110 اشتراكات لكل 100 نسمة. واتبعت اشتراكات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض (الجيل الثالث أو أفضل) نفس الاتجاه، حيث وصلت إلى 83 اشتراكاً لكل 100 نسمة.

15 **لا تزال الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، على الرغم من أنها أقل حدة في البلدان المتقدمة، تمثل تحدياً كبيراً للتوصيلية الرقمية في بقية العالم.** على الصعيد العالمي، يقترب عدد مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية من ضعف عدد مستخدميها في المناطق الريفية (76 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 39 في المائة في المناطق الريفية). في الاقتصادات المتقدمة، تبدو الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية ضئيلة من حيث استخدام الإنترنت (حيث استخدم 89 في المائة من السكان في المناطق الحضرية الإنترنت في الأشهر الثلاثة الماضية، مقابل 85 في المائة في المناطق الريفية)، بينما في البلدان النامية، يقترب عدد مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية من ضعف عدد مستخدميها في المناطق الريفية (72 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 34 في المائة في المناطق الريفية). في أقل البلدان نمواً، يقترب عدد مستخدمي الإنترنت من سكان المناطق الحضرية من أربعة أضعاف عدد مستخدميها الذين يعيشون في المناطق الريفية (47 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 13 في المائة في المناطق الريفية).

16 **الفجوة الرقمية بين الجنسين تتقلص عالمياً أيضاً، لكن لا تزال هناك فجوات واسعة في البلدان الأكثر فقراً.** على لقد تم القضاء تقريباً على الفجوة الرقمية بين الجنسين في العالم المتقدم (89 في المائة من الرجال و88 في المائة من النساء موصولين بالإنترنت)، بيد أنه لا تزال هناك فجوات واسعة في أقل البلدان نمواً (31 في المائة من الرجال مقارنةً بـنسبة 19 في المائة فقط من النساء) وفي البلدان النامية غير الساحلية (38 في المائة من الرجال مقابل 27 في المائة من النساء).

17 **الفجوة بين الأجيال واضحة في جميع مناطق العالم**. في المتوسط، يستخدم 71 في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً الإنترنت، مقارنةً بـنسبة 57 في المائة من جميع الفئات العمرية الأخرى. تبرز هذه الفجوة بين الأجيال في جميع المناطق. وتظهر بشكل أوضح في أقل البلدان نمواً، حيث تبلغ نسبة الموصولين من الشباب 34 في المائة، مقارنةً بـنسبة 22 في المائة فقط من بقية السكان. إن زيادة استيعاب الشباب يبشر بالخير بالنسبة إلى التوصيلية والتنمية. ففي أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، تقل أعمار نصف السكان عن 20 عاماً، مما يشير إلى أن أسواق العمل المحلية ستصبح تدريجياً أكثر توصيلاً وذكاءً من حيث التكنولوجيا مع انضمام جيل الشباب إلى القوى العاملة.

18 **مراقبة الفجوة الرقمية المتطورة في العالم.** تشير أرقام الاتحاد أيضاً إلى وجود فجوة صارخة بين تيسر الشبكة الرقمية مقابل التوصيل الفعلي. ففي حين أن 95 في المائة من سكان العالم يمكنهم نظرياً النفاذ إلى شبكة النطاق العريض المتنقل من الجيلين الثالث أو الرابع، فإن المليارات منهم لا يقومون بالتوصيل.

19 **لا تزال ميسورية تكلفة الأجهزة والخدمات تشكل عائقاً رئيسياً**. والهدف المقبول على نطاق واسع لتوصيلية النطاق العريض الميسورة التكلفة في البلدان النامية يحدد تكلفة حزمة النطاق العريض المتنقل الابتدائية بنسبة 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد. ومع ذلك، في بعض دول العالم الأكثر فقراً، يمكن أن يكلف التوصيل بالإنترنت نسبة مذهلة تبلغ 20 في المائة أو أكثر من الدخل القومي الإجمالي للفرد.

20 **يُعد الافتقار إلى المهارات الرقمية وتثمين فوائد التوصيل بالإنترنت من المعوقات الأخرى**، التي تتفاقم بسبب نقص المحتوى باللغات المحلية، فضلاً عن الواجهات التي تتطلب مهارات القراءة والكتابة والحساب التي لا يمتلكها كثير من السكان.

## 4.2 تقييم إثبات القيمة للاتحاد الدولي للاتصالات وفعاليته كمنظمة

21 استعرضت العديد من المشاريع والمبادرات التي تم الاضطلاع بها في فترة الخطة الاستراتيجية الأخيرة قدرات الاتحاد وقدمت توصيات بشأن كيفية زيادة تحسين إثبات القيمة لدى أعضائه وإسداء المشورة لإدارة الاتحاد بشأن تعزيز الفعالية التنظيمية. وشمل ذلك استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد، ومشروع الثقافة والمهارات، والمشاورات غير الرسمية مع الأعضاء أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي.

22 وقد أكدت التعليقات التي تم جمعها من الأعضاء، بشكل خاص، الحاجة إلى تحديد مجالات تأثير واضحة وتعزيز أوجه التآزر بين قطاعات الاتحاد. ولتعزيز عروض عضوية الاتحاد، تم أيضاً اقتراح تزويد الأعضاء بفهرس بالخدمات. وأخيراً، فقد أكدت التعليقات الحاجة إلى تحسين الإدارة الداخلية من خلال الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز الشفافية والمساءلة.

23 أكد تقرير مشروع الثقافة والمهارات على ضرورة قيام الاتحاد بإصلاح ثقافته التنظيمية، من خلال تعزيز التعاون بين الوظائف والابتكار من القاعدة إلى القمة والاستجابة للتغيرات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما سلط الضوء على ضرورة معالجة أوجه القصور في العمليات والازدواجية والبيروقراطية المدركة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات رد فعلية وبطيئة. وشملت المجالات الأخرى للتحسين فيما يتعلق بالثقافة تزويد الموظفين بملكية أوضح ومساءلة من خلال إدارة المواهب القائمة على الأداء، مع تعزيز القيادة الملهمة في نفس الوقت من خلال تقليل التسلسل الهرمي التنظيمي إلى أدنى حد.

24 وأخيراً، فيما يتعلق بالحضور الإقليمي، أوصى استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد بأن يواصل الاتحاد دمج أدوات التخطيط الإقليمية والعالمية الخاصة به لتعزيز مواءمة وتركيز البرامج والمبادرات الإقليمية. وشدد الاستعراض، على وجه التحديد، على ضرورة توضيح الولايات والمسؤوليات الإقليمية، لضمان أن يمثل الحضور الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات الاتحاد ككل، ويتماشى مع رؤية المنظمة ورسالتها، ويضطلع بدور قيادي في تنسيق أنشطة محددة.

## 5.2 ملخص مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر (SWOT) بالنسبة للاتحاد

25 استجابة للتغيرات السريعة في المشهد الرقمي، سيكون من الضروري أن يستفيد الاتحاد من مواطن قوته الحالية بصفته وكالة الأمم المتحدة الرائدة التي ينصب تركيزها على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يظهر بوضوح دوره الحاسم في تعزيز النفاذ إلى هذه التكنولوجيات واستخدامها من أجل التنمية المستدامة. وسيسعى الاتحاد أيضاً إلى الاستفادة من الفرص الداخلية والخارجية على حد سواء، لتعزيز القيمة المضافة لخدمات الاتحاد ومنتجاته ومبادراته. ومع ذلك، فإنه من أجل بناء دوره الحيوي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ عليه، يجب أن يركز الاتحاد أيضاً على معالجة مواطن ضعفه كمنظمة والاستجابة للتهديدات الناشئة. وقد حدد الاتحاد المخاطر الاستراتيجية وقام بتحليلها وتقييمها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي (كجزء من الإطار العام لإدارة المخاطر في المنظمة)، والتي تبرز بشكل أكبر في هذا التحليل.

26 يرد المزيد من التفاصيل بشأن مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر (SWOT) بالنسبة للاتحاد في الجدول أدناه.

مواطن القوة

- التركيز المستهدف على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتاريخ يمتد لأكثر من 150 عاماً، مما يمنح الاتحاد مكانة فريدة في منظومة الأمم المتحدة

- الدور القيادي في تمكين استخدام موارد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي والنفاذ إليها، من خلال اللوائح والمعايير لإمكانية التطبيق عالمياً

- منصة عالمية ومحايدة موثوق بها، مع علامة تجارية معترف بها ومصداقية في المجتمع الدولي لتسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات

- عضوية شاملة ومتنوعة تشمل الحكومات والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية، وتوفر منصة فريدة للمناقشات متعددة الأطراف وتمكن من إقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة عبر قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- مجموعة متنوعة من الولايات القطاعية التي تسهل الإجراءات الشاملة والتكميلية لتنفيذ رسالة الاتحاد

- قدرات تقنية قوية للموظفين والأعضاء، لا سيما ضمن الكفاءات الأساسية

- تنوع ولايات قطاعات الاتحاد، مما يسمح بإقامة تعاون واسع داخل الاتحاد يسهم في تحقيق رسالته (بشرط أن تتحقق إمكانيات الاستفادة من أوجه التآزر بين جميع قطاعات الاتحاد)

- هيكل الاتحاد، الذي يتيح إمكانية تلبية الاحتياجات المتنوعة للأعضاء بالطريقة المثلى في إطار ولاية الاتحاد وتخصص القطاعات (من خلال الاستفادة من وظيفة الحضور الإقليمي، وزيادة مستويات تفويض السلطات للموظفين مع ربط ذلك بالمسؤولية والمساءلة على أساس إدارة المواهب القائمة على الأداء، وما إلى ذلك).

مواطن الضعف

[- عدم الكفاءة والبيروقراطية، مما يؤدي إلى عمليات قائمة على رد الفعل وبطيئة]

[- هيكل إداري معقد، يحد من المرونة التنظيمية وسرعة اتخاذ القرار]

[- نهج منعزل مع تعاون محدود بين الوظائف يعيق أوجه التآزر المحتملة والكفاءات التشغيلية]

[- الثقافة والعمليات التنظيمية التي تتجنب المخاطر، وتقيد الابتكار، وريادة الأعمال من القاعدة إلى القمة]

- محدودية القدرة على تعبئة الموارد، مما يحد من قدرات المنظمة نظراً لطبيعة تمويل الدول الأعضاء الناتج عن القيود المفروضة على مبلغ وحدة المساهمة، والتغيرات في التزامات الدول الأعضاء في اختيار فئة المساهمة، والمتأخرات المستحقة على الأعضاء لصالح الاتحاد.

[- الاتحاد منظمة داخل منظومة الأمم المتحدة تديرها دول أعضاء مستقلة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ضبابية وإضعاف اختصاصاتها الأساسية، مما يقوض قيمتها لدى أعضاء الاتحاد.

- محدودية إمكانيات إعادة التوجيه السريع لمجال الأنشطة، بسبب بطء الإجراءات نسبياً لتغيير الولايات (دستور واتفاقية الاتحاد) والخصائص المتأصلة التي تُعرف بها أي منظمة دولية]

- المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بعيدة نسبياً عن الاتجاه التشغيلي السائد

- الاختصاصات غير الواضحة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يؤدي إلى تقديم خدمات غير فعّالة للأعضاء وإثبات القيمة لأصحاب المصلحة

- انخفاض كبير في جانب الإيرادات بينما هناك طلبات إضافية في جانب النفقات

[- نموذج الأعمال الحالي لأحداث تليكوم الاتحاد غير قابل للاستمرار من الناحية المالية، ويبيّن إثبات قيمة الأحداث علامات ضعف واضحة]

الفرص

- زيادة مساهمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة، وتعزيز دور الاتحاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- تسريع وتيرة الرقمنة والتحول الرقمي مدفوعاً بتأثيرات جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، مما يعزز أهمية برامج الاتحاد ومنصته

- تعميق المشاركة مع التكنولوجيات الجديدة ومجموعات أصحاب المصلحة، مثل الشباب والنساء والمجتمعات المهمشة، للحصول على وجهات نظر متنوعة حول تحديات وفرص الرقمنة

- نمو فرص العضوية والشراكات مع التطور السريع للشركات والمنظمات الجديدة في عالم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب التحول الرقمي

- توسيع نطاق البرمجة الرقمية للأمم المتحدة على مستوى المنظومة ككل، وتمكين الاتحاد من تسخير خبرته المتفردة وأن يتبوأ دوره كأداة تمكين رائدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى

- توسيع نطاق البرامج الرقمية للأمم المتحدة على مستوى المنظومة ككل، مما يمكن الاتحاد من تسخير خبرته المتفردة وأن يتبوأ دوره كأداة تمكين رائدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك التطورات المتعلقة بجدول أعمال الأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي وخارطة الطريق المرتبطة بها، وجدول أعمالنا المشترك للأمم المتحدة، مما يتيح مجموعة من الفرص لإقامة شراكات مع مختلف المنظمات

- الاستفادة من المزايا التنافسية للاتحاد، بما في ذلك منتجاته وخدماته لزيادة إيراداته أو وضع آليات مالية جديدة إضافية.

- يمكن أن يؤدي الاستغلال الأكثر استهدافاً للحضور الإقليمي للاتحاد إلى تحسين البرمجة وتحقيق النتائج

المخاطر

- قد يتطور مشهد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاحتياجات الإنمائية بسرعة كبيرة للغاية بحيث يتعذر على الاتحاد تكييف برامجه وقدراته بشكل فعال ودعم إثبات القيمة الخاص به

- قد يؤدي التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة فيروس كورونا (COVID-19) والتهديدات المتعلقة بالنمو القوي والمتوازن والمستدام إلى تقليص موارد الاتحاد وقدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية

- في المشهد سريع التغير، قد تستحوذ الدول الأعضاء وقادة الصناعة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية على نصيب أكبر من الفرص الجديدة في التنظيم في إطار الولاية ووضع المعايير والتمويل، مما قد يجعل بعض أنشطة الاتحاد أقل أهمية

- يؤدي تباين التوجيهات حول النطاق المحدد لعمل الاتحاد تشتت الموارد، مما قد يؤدي إلى إضعاف تأثير الاتحاد

- تمثل القدرة على المنافسة والحفاظ على الأهمية على الصعيدين الدولي والإقليمي شاغلاً كبيراً

[- تكثف منظمات الأمم المتحدة الأخرى مشاركتها في مجالي التعاون الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات]

- مسائل يمكن فيها لهذه المنظمات توفير إمكانات قد تتجاوز قدرات الاتحاد على الصعيد الإقليمي

- تدني مستوى المشاركة والتنسيق والتعاون على نطاق الأمم المتحدة في مجال التخطيط الاستراتيجي المشترك

- التمويل غير الكافي - خطر عدم توازن الخطة المالية

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. [الأمم المتحدة](https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/)، يونيو 2020 (<https://undocs.org/A/74/821>) [↑](#footnote-ref-1)
2. [A/RES/75/1 - E - A/RES/75/1 -Desktop (undocs.org)](https://undocs.org/A/RES/75/1) [↑](#footnote-ref-2)
3. [الأمم المتحدة](https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/)، سبتمبر 2021 [↑](#footnote-ref-3)
4. [منظومة الأمم المتحدة الإنمائية](https://unsdg.un.org/2030-agenda/cooperation-framework)، يونيو 2019 [↑](#footnote-ref-4)
5. [الأمم المتحدة](https://undocs.org/en/A/RES/71/243)، فبراير 2017 [↑](#footnote-ref-5)
6. [منشور للاتحاد الدولي للاتصالات](https://www.itu.int/pub/D-PREF-EF.COV_ECO_IMPACT_B-2021)، يونيو 2021 [↑](#footnote-ref-6)
7. [شركة Ericsson](https://www.ericsson.com/en/blog/2020/4/networks-adapting-data-traffic-new-normal)، أبريل 2020 [↑](#footnote-ref-7)
8. [معلومات رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة](https://data.gsmaintelligence.com/api-web/v2/research-file-download?id=58621970&file=141220-Global-Mobile-Trends.pdf)، ديسمبر 2020 [↑](#footnote-ref-8)
9. [شركة Deloitte](https://www2.deloitte.com/content/dam/insights/articles/US93838_TMT_Predictions_2021/93838_TMT-predictions-2021-infographic.pdf)، ديسمبر 2020 [↑](#footnote-ref-9)
10. [شركة McKinsey](https://www.mckinsey.com/business-functions/mckinsey-digital/our-insights/the-top-trends-in-tech)، يونيو 2021 [↑](#footnote-ref-10)
11. [منشور الاتحاد الدولي للاتصالات](https://www.itu.int/pub/D-PREF-EF.COV_ECO_IMPACT_B-2021)، يونيو 2021 [↑](#footnote-ref-11)
12. [منشور الاتحاد الدولي للاتصالات](https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/connectivity-in-the-least-developed-countries-status-report-2021/%5d)، 2021 [↑](#footnote-ref-12)
13. [معلومات رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة](https://data.gsmaintelligence.com/api-web/v2/research-file-download?id=58621970&file=141220-Global-Mobile-Trends.pdf)، ديسمبر 2020 [↑](#footnote-ref-13)
14. [مجموعة بوسطن الاستشارية](https://www.bcg.com/en-gb/publications/2021/building-sustainable-telecommunications-companies)، يونيو 2021 [↑](#footnote-ref-14)
15. [منشور الاتحاد الدولي للاتصالات](https://www.itu.int/pub/D-PREF-EF.COV_ECO_IMPACT_B-2021)، يونيو 2021 [↑](#footnote-ref-15)
16. [منشور الاتحاد الدولي للاتصالات](https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2021.pdf)، طبعة 2021 من تقرير قياس التنمية الرقمية: وقائع وأرقام، نوفمبر 2021. [↑](#footnote-ref-16)